

السياسة النقدية وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2014-2024

Monetary Policy and Ways to Promote Financial Inclusion in Algeria An Analytical Study for the Period 2014-2024

حنان قربازي، مخبر الدراسات الاقتصادية المغربية LEEM، جامعة باتنة 1، الجزائر، Hanane.guerbazi@univ-batna.dz

سميرة العابد، جامعة باتنة 1، الجزائر، samira.laabed@univ-batna.dz

Received: 30/10/2025

Accepted: 03/12/2025

Published: 14/12/2025

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024، باعتبار هذا الأخير أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي الشامل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان واقع الشمول المالي من خلال مؤشرات مثل عدد الفروع البنكية، وأجهزة الصراف الآلي، وانتشار الخدمات الرقمية، كما تم تحليل مدى تأثير أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية في توسيع نطاق الإدماج المالي. أظهرت النتائج أن الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر، كخفض معدل الفائدة التوجيهي وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، ساهمت في تحسين مستوى الشمول المالي، غير أنها لم تبلغ بعد المستوى المطلوب لتحقيق إدماج مالي شامل وفعال. وتتمثل القيمة المضافة للدراسة في إبراز العلاقة التكاملية بين السياسة النقدية والشمول المالي، واقتراح سبل عملية لصياغة إستراتيجية وطنية متكاملة قادرة على دعم التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولاً واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، السياسة النقدية، الاستدامة المالية.

Abstract: This study aims to analyze the role of monetary policy in promoting financial inclusion in Algeria during the period 2014-2024, considering the latter as one of the fundamental pillars for achieving financial stability and inclusive economic growth. The study adopted a descriptive analytical approach to illustrate the reality of financial inclusion through indicators such as the number of bank branches, ATMs, and the spread of digital services. The study also analyzed the extent to which quantitative and qualitative monetary policy tools influenced the expansion of financial inclusion. The results showed that the measures taken by the Bank of Algeria, such as lowering the benchmark interest rate and developing electronic payment systems, contributed to improving the level of financial inclusion. However, it has not yet reached the level required to achieve comprehensive and effective financial inclusion. The added value of this study lies in highlighting the complementary relationship between monetary policy and financial inclusion, and in proposing practical ways to formulate an integrated national strategy capable of supporting the transition towards a more inclusive and sustainable digital economy.

Keywords: Financial inclusion, Monetary policy, Financial sustainability.

JEL Codes: E52, G21, O16.

Citation : Guerbaizi Hanane, Laabed Samira, (2025). Monetary Policy and Ways to Promote Financial Inclusion in Algeria an Analytical Study for the Period 2014-2024, *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 12(02). 48-66

مقدمة:

برز موضوع الشمول المالي خلال العقد الأخيرين كأحد المحاور الأساسية في أجندة صناع السياسات النقدية والمؤسسات المالية الدولية، لا سيما بعد أن أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 الأهمية البالغة لإدماج الفئات المهمشة في القطاع المالي الرسمي لتعزيز استقرار النظم المالية. ولم يعد دور البنوك المركزية مقتصرًا على تحقيق الاستقرار النقدي وإدارة السيولة، بل امتد ليشكل استخدام أدوات السياسة النقدية رافعة فعالة لتوسيع نطاق الشمول المالي. فمن خلال آليات مثل توجيه الائتمان، وتعديل متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك، وتطوير أنظمة الدفع والتحويلات الرقمية، تسعى السلطات النقدية إلى تخفيض تكلفة الخدمات المالية وزيادة قابلية الوصول إليها، مما يساهم مباشرة في تضيق فجوة الإقصاء المالي، وعلى الصعيد العالمي، أكدت مؤسسات مثل مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي أن السياسات النقدية المدعومة للشمول المالي تشكل دعامة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. فتعميم الخدمات المالية من خلال القنوات الرسمية لا يحفز الادخار والاستثمار فحسب، بل يعزز أيضًا فعالية نقل آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، ويزيد من شفافية التدفقات المالية مما يعزز جهود مكافحة الغسل والتمويل غير المشروع.

أما في الجزائر، فقد أصبح تعزيز الشمول المالي أحد التحديات المركزية للسياسة النقدية التي يتبناها بنك الجزائر، خاصة في ظل الرهانات المرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات وضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية. وقد اتجه البنك المركزي إلى توظيف أدواته لمعالجة معوقات الشمول، مثل محدودية انتشار الفروع البنكية وضعف استخدام الوسائل الإلكترونية، من خلال مبادرات تشمل تشجيع الدفع عبر الهاتف المحمول، وتوسيع شبكة الصرافات الآلية، وتخفيف الشروط على المنتجات المالية الأساسية. بيد أن حجم التحديات يتطلب تعميقًا للإصلاحات التي تجعل من أدوات السياسة النقدية عاملاً محوريًا في بناء نظام مالي شامل، يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ويدعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية العامة التالية:

ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر، وما هي سبل تعزيزه عبر السياسة النقدية؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي المؤشرات التي تعكس واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟
- كيف أسهمت السياسة النقدية في تعزيز الشمول المالي وتقليص مظاهر الإقصاء المالي؟
- ما هي الحلول الممكنة لتعزيز الشمول المالي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية 1:** يعاني واقع الشمول المالي في الجزائر من ضعف نسبي مقارنة بالمستويات العالمية، خاصة من حيث انتشار الخدمات البنكية واستخدام المنتجات المالية الرسمية.
- **الفرضية 2:** تؤثر السياسة النقدية التي انتهجها بنك الجزائر تأثيرًا إيجابيًا على الشمول المالي.

الفجوة البحثية: رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي في الجزائر، إلا أن معظمها ركّز على الجوانب النظرية أو على تحليل المؤشرات العامة دون التعمق في دور السياسة النقدية كأداة فاعلة في تحقيق هذا الشمول. كما أن أغلب البحوث السابقة لم تربط بين تطور أدوات السياسة النقدية والإجراءات الإصلاحية التي تبناها بنك الجزائر وبين أثرها المباشر على إدماج الفئات غير المشمولة في المنظومة المالية الرسمية، خاصة في ظل التحول نحو الخدمات المالية الرقمية بعد جائحة كوفيد-19. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة من خلال تحليل تفاعلي يجمع بين الجانبين الكمي والنوعي لسياسات بنك الجزائر خلال الفترة 2014-2024، وإبراز مدى فعاليتها في تحقيق شمول مالي شامل ومستدام يدعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة المتزايدة التي يحتلها موضوع الشمول المالي في السياسات الاقتصادية والمالية الحديثة، باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما تبرز أهميته في التجارب الدولية الناجحة التي اعتمدت إستراتيجيات وطنية واضحة لرفع معدلات الشمول المالي وتقليص الفجوة بين الفئات المستفيدة والمستبعدة من الخدمات المالية. أما في السياق الجزائري، فتعود الأهمية إلى ما يطرحه واقع الشمول المالي من تحديات هيكلية ومؤسسية، حيث تكشف المؤشرات ضعف النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية، وهو ما يجعل من تبني سياسة نقدية فعالة وإستراتيجية وطنية شاملة ضرورة لتحقيق إدماج مالي واسع يواكب التحولات الاقتصادية الراهنة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأبعاده النظرية وأهميته الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحليل المؤشرات للشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2024؛
- دراسة دور السياسة النقدية لبنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي والحد من الإقصاء المالي؛
- اقتراح سبل وحلول عملية من شأنها المساهمة في بناء إستراتيجية وطنية فعالة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي في عرض الإطار المفاهيمي للشمول المالي، كذا المنهج التحليلي من أجل تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالشمول المالي في الجزائر وكيفية تأثير السياسة النقدية على الشمول المالي في الجزائر.

هيكل الدراسة: تم عرض الدراسة من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: التأصيل النظري للشمول المالي.

المحور الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر.

المحور الثالث: تأثير السياسة النقدية على الشمول المالي في الجزائر.

I. المرجعية النظرية للدراسة:

المحور الأول: التأصيل النظري للشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي أول مرة سنة 1993 من خلال دراسة الباحثان Leyshon & Thrift التي ركزت على واقع الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا وإمكانية وصول سكان المنطقة للخدمات البنكية بسهولة عقب إغلاق أحد الفروع البنكية، بعد ذلك ظهرت العديد من الدراسات لتعالج التحديات التي تواجه فئات المجتمع للوصول إلى الخدمات المالية، في عام 1999 استخدم مفهوم الشمول المالي بشكل أوسع لدراسة محددات وصول شرائح المجتمع سواء أفراد أو مؤسسات للمنتجات والخدمات المالية المتاحة ، تعزز الاهتمام الدولي بالشمول المالي عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008 لدوره المهم في تحقيق الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي ، في عام 2013 قامت مجموعة البنك الدولي بإطلاق "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية " الذي ركز على تطوير أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. (خلالفة و بوبلوطه، 2023، صفحة 16)

1- مفهوم الشمول المالي

هناك عدة تعاريف للشمول المالي منها:

يقصد بالشمول المالي تمكين مختلف فئات المجتمع، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، من الوصول إلى كافة الخدمات المالية، مع تشجيع الفئات الهشة والمهمشة على إدارة أموالها ومدخراتها بشكل آمن عبر القنوات الرسمية، وتجنب اللجوء إلى القنوات غير الخاضعة للرقابة. كما يتضمن الشمول المالي تنويع الخدمات والمنتجات المالية وابتكارها بما يتلاءم مع احتياجات العملاء وبأسعار معقولة، مع ضمان الاستخدام السليم لتلك الخدمات وحماية حقوق المستفيدين منها. (القرز، 2018، صفحة 7)

ويشمل مفهوم الشمول المالي كذلك حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيعهم على إدارة مواردهم ومدخراتهم بصورة سليمة، بما يحد من لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية غير الخاضعة للرقابة والإشراف، والتي غالبًا ما تعتمد أسعارًا مرتفعة. (صندوق النقد العربي، 2017)

وحسب سيجاب CGAP ، فإن الشمول المالي يعني أن جميع الأفراد والمؤسسات يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم المالية، وتشمل هذه الخدمات الدفع والتحويل، الادخار، الائتمان والتأمين. (سيجاب CGAP، 2025)

انطلاقًا من هذه التعاريف، يمكن القول أن الشمول المالي هو تمكين الأفراد والمؤسسات، خاصة الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بسهولة وبأسعار مناسبة ومستدامة وملائمة لاحتياجاتهم، مع تشجيع المؤسسات المالية على توفير خدمات مبتكرة ومتنوعة.

2-أهمية الشمول المالي

- تعزيز استقرار النظام المالي: من خلال تعميم استخدام الخدمات والمنتجات المالية عبر القنوات الرسمية وإدماج مؤسسات وبنوك الظل يحسن مستوى الاستقرار المالي؛
- تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام من خلال إدماج الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، إضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالقطاع الرسمي، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وخفض مستويات البطالة والفقر وتحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية؛
- تعزيز فعالية أنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ؛ (بولمرج، 2022-2023، الصفحات 7-8)
- حماية المدخرات: تعد مدخرات الفئات ذات الدخل المحدود صغيرة نسبياً، وغالباً ما تكون عرضة للمخاطر عند الاحتفاظ بها خارج القطاع المالي الرسمي، وضمن إطار الشمول المالي فإن إيداعها في البنوك يوفر لها الحماية من السرقة والكوارث الطبيعية التي تعترض المنازل، كما تخضع هذه المدخرات لقوانين البنك المركزي الخاصة بحماية الودائع في حال تعرض البنك للخسارة أو الإفلاس؛
- يساعد الشمول المالي على تتبع التدفقات المالية مما ينعكس إيجاباً على أمن وسرعة المعاملات والحد من ممارسات الفساد والسرقة؛
- تشجيع القطاع المصرفي على تنويع المنتجات المالية التي يصدرها مما يساعد على جذب عملاء جدد والتقليل من مخاطر السيولة ، إضافة إلى توفير قاعدة بيانات تفيد المؤسسات المالية في التحليل عند إصدارها لمنتجات وخدمات مالية جديدة. (محمد محروس سعدوني، الصفحات 16-17)

3-مؤشرات قياس الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

- حسب تحالف الشمول المالي AFI هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي : الوصول ، استخدام وجودة الخدمات المالية ، تتمثل هذه الأبعاد في : (تحالف الشمول المالي AFI، صفحة 4)
- **بعد الوصول إلى الخدمات المالية ACCESS** : يبين القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية.
 - **بعد استخدام الخدمات المالية USAGE** : يبين مدى استخدام العملاء للخدمات والمنتجات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية.
 - **بعد جودة الخدمات المالية QUALITY** : تقييم مدى تلبية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات مستخدميها من زوايا مختلفة ، بما في ذلك القدرة على تحمل التكاليف ، الراحة والسهولة، حماية المستهلك والتتقيف المالي .

الجدول رقم-1-: مؤشرات قياس الأبعاد الرئيسية للشمول المالي

مؤشرات القياس	الأبعاد
- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات المالية لكل 100.000 بالغ ؛ - عدد أجهزة الموزع الآلي لكل 1.000 كم مربع ؛ - عدد حسابات النقود الإلكترونية ؛ - عدد البالغين الذين لديهم نقطة وصول واحدة على الأقل وفقا للتوزيع الإداري.	الوصول إلى الخدمات المالية
- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (حساب وديعة أو حساب إئتمان) ؛ - نسبة البالغين حاملي وثائق التأمين لكل 1.000 بالغ؛ - عدد عمليات الدفع الإلكترونية لكل بالغ ؛ - عدد عمليات الدفع عبر الهاتف ؛ - عدد مستخدمي الحسابات المصرفية بشكل مستمر ؛ - عدد المحتفظين بحساب مصرفي ؛ - عدد التحويلات المالية ؛ - عدد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة لديها حساب في مؤسسة مالية رسمية؛ - عدد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة لديها حساب ودائع.	إستخدام الخدمات المالية
- درجة شفافية المعاملات المالية ؛ - درجة المعرفة المالية ؛ - السلوك المالي ؛ - القدرة على تحمل الأعباء المالية ؛ - مستوى الراحة والسهولة والحماية عند أداء المعاملات المالية ؛ - آليات معالجة الأزمات المالية.	جودة الخدمات المالية

المصدر: (عطيل و مصطفىوي، 2020، الصفحات 50-51)

II. الدراسة الميدانية

المنهجية المتبعة في الجانب التطبيقي:

اعتمد الجانب التطبيقي من الدراسة، الذي يشمل تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر ودور السياسة النقدية في تعزيزه، على المنهج التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وتجمع النقد الآلي. تم استخدام هذا المنهج لقياس تطور مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة 2014-2024، مثل عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي ونسب امتلاك الحسابات والبطاقات المصرفية، إضافة إلى مؤشرات الخدمات المالية الرقمية. كما تم تحليل السياسات النقدية المنفذة خلال نفس الفترة من خلال تتبع تطور أدواتها الكمية والنوعية وتقدير مدى انعكاسها على مستوى الإدماج المالي. وقد مكن هذا التحليل المقارن من استخلاص العلاقة التفاعلية بين تطور السياسة النقدية واتساع قاعدة الشمول المالي في الجزائر، وتحديد مواطن القصور التي تحد من فعالية هذه السياسات في تحقيق شمول مالي شامل ومستدام.

المحور الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

شهدت الخدمات المالية الرقمية انتشارا متسارعا خاصة أثناء جائحة كوفيد-19، التي شكلت دافعا قويا لتكثيف جهود الشمول المالي في مختلف أنحاء العالم، وفقا للمؤشر العالمي للشمول المالي شهدت نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية نموا في أكثر من 140 دولة، في عام 2021 بلغت هذه النسبة حوالي 76% من البالغين في العالم، و71% من البالغين في الدول النامية، أما نسبة المدفوعات الرقمية في البلدان النامية ارتفعت من 35% في 2014 إلى 57% في 2021، أما في البلدان مرتفعة الدخل فالمدفوعات الرقمية تكاد تكون شاملة لجميع السكان 95% (البنك الدولي، 2021، الصفحات 1-6)

1- مؤشر تطور عدد فروع البنوك: يعد مؤشر عدد الفروع البنكية لكل 100.000 بالغ من المؤشرات الأساسية لقياس مستوى الشمول المالي خاصة فيما يتعلق بمدى سهولة الوصول للخدمات المالية، فكلما ارتفع عدد الفروع البنكية كلما ارتفعت إمكانية إدماج أكبر عدد من البالغين في القطاع المالي الرسمي.

الجدول رقم-02: تطور عدد البنوك في الجزائر للفترة 2014-2023

السنوات المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد البنوك	20	20	20	20	20	20	20	19	20	20
عدد الفروع	1438	1469	1489	1509	1524	1568	1578	1602	1624	1649
عدد الفروع لكل 1.000 كم ²	0.61	0.63	0.63	0.64	0.66	0.67	0.67	0.68	0.69	0.70
عدد الفروع لكل 100.000 بالغ	5.26	5.30	5.30	5.27	5.34	5.35	5.30	5.31	5.29	5.26

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (صندوق النقد الدولي، بلا تاريخ)، (بنك الجزائر، بلا تاريخ)

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد الفروع البنكية خلال الفترة الممتدة من 2014-2023، حيث بلغ عددها 1438 فرع عام 2014 ليصل إلى 1649 فرع عام 2023، بحسب مؤشر انتشار الفروع حسب المساحة الجغرافية نلاحظ أن كثافتها مازال محدودة إذ لا تتجاوز فرعا واحدا لكل 1.000 كم²، أما من حيث مؤشر مستوى الوصول إلى الخدمات المالية نجد أن كل خمسة فروع فقط تغطي 100 ألف بالغ، وهو عدد منخفض جدا لا يتناسب مع النمو الديمغرافي ويعتبر من أهم أسباب الإقصاء المالي.

2- مؤشر تطور عدد أجهزة الصراف الآلي ATM: يعتبر مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي أحد مؤشرات قياس الشمول المالي الخاصة ببعد الوصول إلى الخدمات المالية، عند تحديد عدد أجهزة الصراف الآلي مقارنة بعدد السكان البالغين أو الرقعة الجغرافية يمكن معرفة مدى وصول الأفراد إلى أموالهم النقدية وسحبها عند الحاجة، والجدول الموالي يبين تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر للفترة الممتدة من 2016 إلى 2024.

الجدول رقم -03-: تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر للفترة 2016-2024

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات المؤشر
3942	3848	3658	3053	3030	1621	1441	1443	1370	عدد أجهزة الصراف الآلي
-	11.96	8.13	9.37	9.38	9.39	9.62	9.21	8.65	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ
-	1.59	1.06	1.20	1.19	1.17	1.18	1.12	1.03	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1.000 كم2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (صندوق النقد الدولي، بلا تاريخ)، (تجمع النقد الآلي، بلا تاريخ)

من خلال الجدول نلاحظ تطورا في عدد أجهزة الصراف الآلي للفترة 2016-2024، إذ ارتفع العدد من 1370 جهاز عام 2016 إلى 3942 جهاز عام 2024، وهذا نتيجة زيادة عدد الفروع البنكية والمراكز البريدية خلال هذه السنوات، وما نلاحظه أيضا أن هناك قفزة نوعية في عدد أجهزة الصراف الآلي عام 2020 وهذا بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات لتعزيز الدفع الإلكتروني كإجراء وقائي للحد من تفشي وباء كورونا، ليستمر الإرتفاع في السنوات الموالية ولكن بوتيرة أقل بسبب لجوء الكثير من الأفراد إلى العمليات الرقمية خاصة أثناء جائحة كوفيد-19.

أما عن مؤشر إنتشار هذه الأجهزة حسب الرقعة الجغرافية لايزال محدودا، حيث إرتفع عدد الأجهزة لكل 1000 كم2 من 1.03 عام 2016 إلى 1.59 عام 2023 وهو ما يعني وجود جهاز واحد تقريبا لكل ألف كم2، أما مؤشر وصول الأفراد إلى أجهزة الصراف الآلي فقد إرتفع من 8 أجهزة لكل 100 ألف بالغ عام 2016 ليصل إلى حوالي 11 جهاز لكل 100 ألف بالغ عام 2023 أي بزيادة قدرها ثلاثة أجهزة فقط، وهذا العدد لا يعكس تطورا كبيرا، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور يبقى مرتبطا بزيادة عدد الفروع البنكية والمراكز البريدية.

3- مؤشر عدد عمليات الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول: يعد مؤشر عدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول أحد مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية، يستخدم لقياس حجم النشاط المالي الرقمي-دفع، تحويلات- الذي يتم بواسطة الهواتف المحمولة في فترة زمنية معينة، مما يعكس مدى اعتماد الأفراد على الأدوات الرقمية في تنفيذ معاملاتهم اليومية.

الجدول رقم-04-: تطور عدد معاملات الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول في الجزائر للفترة 2022-2024

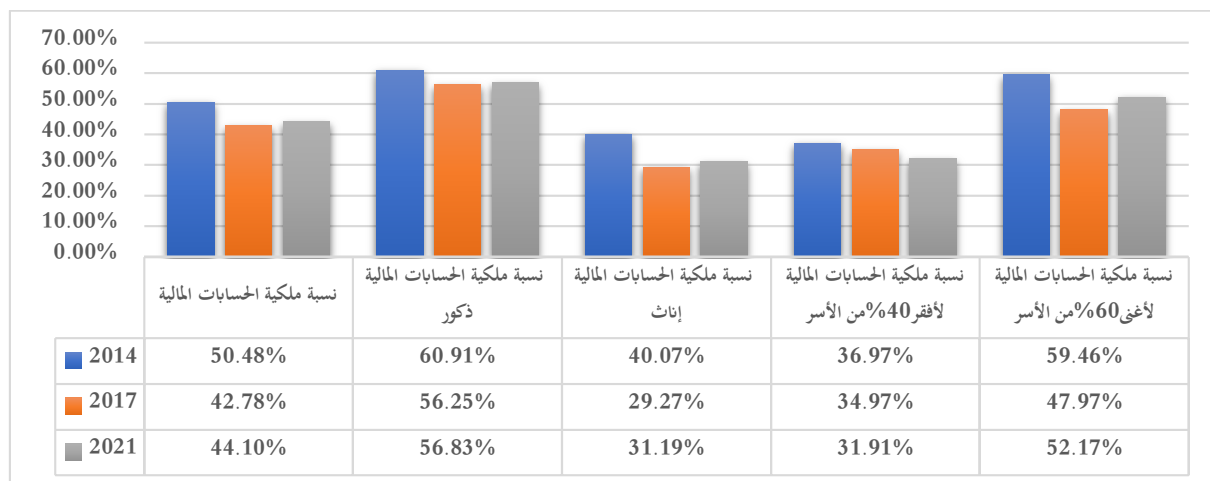
2024	2023	ديسمبر 2022	نوفمبر 2022	السنوات المؤشر
58 465 858	39 283 478	2 165 941	2 019 180	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع
36 236 137	17 841 108	813 291	765 550	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (تجمع النقد الآلي، بلا تاريخ)

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر شهدت نموا في نشاط الدفع عبر الهاتف المحمول، حيث حقق هذا النشاط سنة 2022 أكثر من 4 ملايين معاملة خلال شهري نوفمبر وديسمبر، بالمقابل تجاوزت المعاملات 39 مليون و58 مليون معاملة عامي 2023 و2024 على التوالي، في حين بلغت التحويلات المالية عبر الهاتف أكثر من 55 مليون معاملة من نفس الفترة.

4- مؤشر نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية: يعبر مؤشر عدد الحسابات المالية عن مدى كفاءة النظام المالي في إستقطاب الأفراد والمؤسسات، وقدرته على تقديم خدماته لهم بفعالية، كما يعكس هذا المؤشر مدى إنتشار الوعي المالي بين أفراد المجتمع.

الشكل رقم-01- نسبة ملكية حساب مالي إلى إجمالي البالغين (15+)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (The World Bank, The Global Findex, s.d.)

تظهر البيانات وجود تطور ملحوظ في نسبة الذكور البالغين (15+ سنة) الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، في عام 2014 بلغت النسبة 60.91% لتتراجع لاحقا إلى 56.25% ثم 56.83% عامي 2017 و2021 على التوالي، غير أن نسبة الإناث البالغين (15+ سنة) المالكات لحسابات مالية رسمية أقل مستوى مقارنة بالذكور إذ بلغت النسبة 40.07%، 29.27%، 31.19% عام 2014، 2017 و2021 على التوالي، كما تم تسجيل فجوة بين الجنسين عام 2014، 2017 و2021 والتي قدرت ب: 20.84%، 26.98% و25.64%

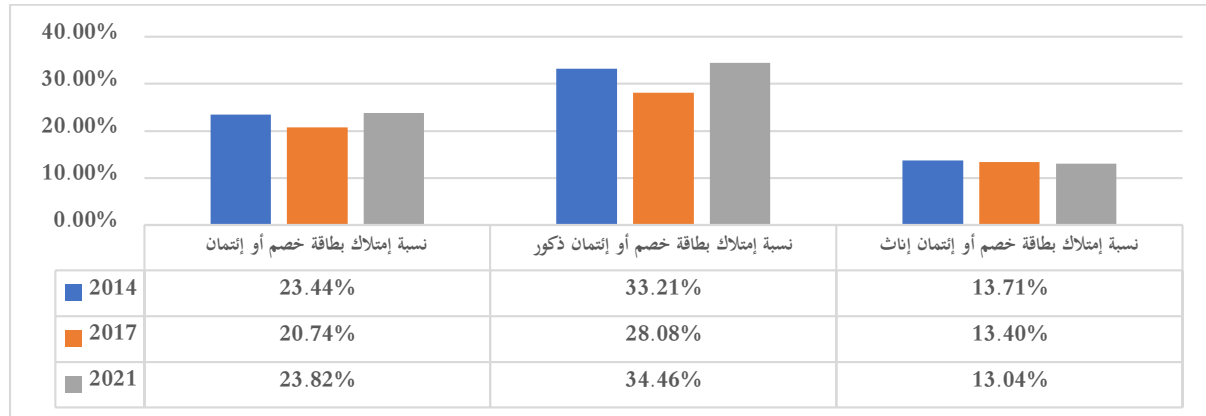
على التوالي وهذا ما يفسر صعوبة وصول النساء إلى القنوات المالية، فالنساء عموما خاصة في الدول النامية يمثلن نسبة أعلى ضمن الفئات المنخفضة أو عديمة الدخل، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين النساء خاصة في المناطق الريفية.

أما بالنسبة للفئة الأغنى 60% من الأسر والفئة الأفقر 40% من الأسر نلاحظ أن نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للفئة الأغنى مرتفعة مقارنة بنسبة ملكية الحسابات الرسمية للفئة الأفقر، كما نلاحظ وجود فجوة في ملكية الحسابات

بين الفئتين والتي تقلصت من 22.49% عام 2014 إلى 20.26% عام 2021 الأمر الذي يدل على توسيع نطاق الخدمات المالية مما سهل إدماج الفئات محدودة الدخل في النظام المالي.

5- مؤشر نسبة ملكية بطاقة الخصم أو الإئتمان: هو مؤشر يقيس مدى إمتلاك الأفراد لبطاقات الدفع المصرفية مما يعكس مدى إدماج الأفراد بالنظام المالي الرسمي.

الشكل رقم-02: نسبة ملكية بطاقة الخصم أو الإئتمان إلى إجمالي البالغين (15+)

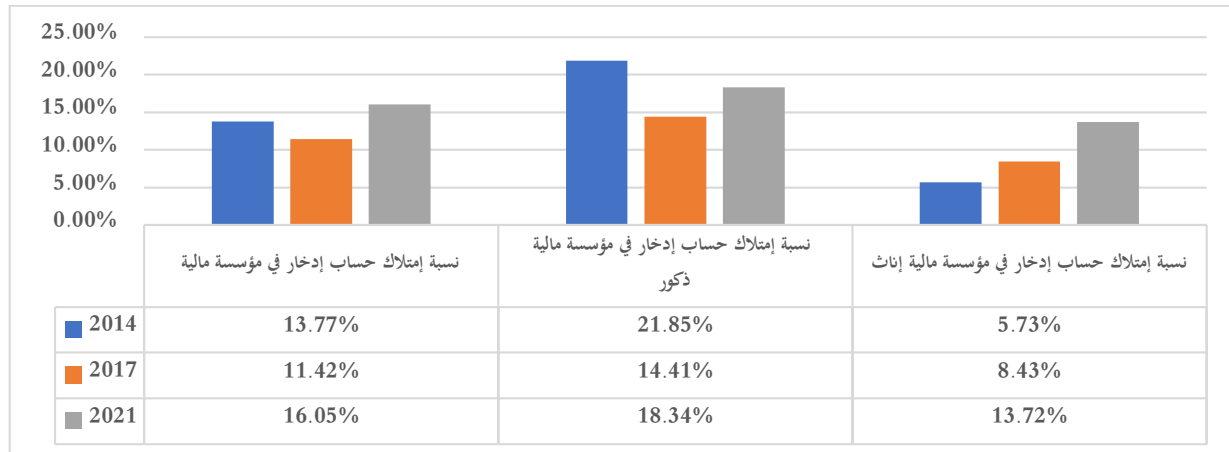


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (The World Bank, The Global Findex, s.d.)

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة البالغين الذين يمتلكون بطاقات الدفع الإلكترونية - خصم أو إئتمان - بلغت 23.44% عام 2014 لتتخفض بعد ذلك إلى 20.74% عام 2017 ، وفي عام 2021 ارتفعت النسبة إلى 23.82% وهذا بسبب أزمة كوفيد-19 التي استوجبت ضرورة اللجوء إلى وسائل الدفع الإلكتروني، أما بالنسبة لفئة الجنس نلاحظ أن فئة الذكور نسبة إمتلاكهم لبطاقات الدفع أكبر من نسبة إمتلاك فئة الإناث لهذه البطاقات، بالنسبة للذكور تم تسجيل النسب التالية: 33.21%، 28.08% و 34.46% أعوام 2014 ، 2017 و 2021 على التوالي، أما الإناث تم تسجيل النسب التالية: 13.71%، 13.40% و 13.04% أعوام 2014 ، 2017 و 2021 على التوالي، كما نلاحظ فجوة كبيرة في إمتلاك البطاقات بين الفئتين، ففي عام 2014 بلغت 19.5%، عام 2017 بلغت 14.68% وعام 2021 بلغت 21.42%، وعليه يمكن القول أن إنخفاض نسب إمتلاك البالغين لبطاقات الدفع يعود بشكل رئيسي إلى ضعف الثقة في وسائل الدفع الإلكترونية، إضافة إلى غياب الثقافة المصرفية لدى شريحة واسعة من المجتمع.

6- مؤشر نسبة ملكية حساب إدخار في المؤسسات المالية الرسمية: هو مؤشر يقيس نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب إدخار واحد على الأقل لدى مؤسسة مالية رسمية، مما يعكس مدى إنتشار الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع.

الشكل رقم-03:- نسبة ملكية حساب إيداع في المؤسسات المالية الرسمية إلى إجمالي البالغين (15+)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (The World Bank, The Global Findex, s.d.)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب إيداع لعام 2014 بلغت 13.77% لتصل إلى 16.05% عام 2021 أما في عام 2017 إنخفضت إلى 11.42% بسبب ارتفاع معدل التضخم وتآكل القوة الشرائية للمداخيل نتيجة إنخفاض في أسعار النفط، أما بالنسبة لفئة الجنس نلاحظ أن نسب إمتلاك الذكور لحسابات إيداعية لدى مؤسسات مالية رسمية أعلى مقارنة بالإناث، فئة الذكور بلغت 21.85%، 14.41% و18.34% أعوام 2014، 2017 و2021 على التوالي، أما بالنسبة لفئة الإناث فبلغت 5.73%، 8.43% و13.72% أعوام 2014، 2017 و2021 على التوالي، يفسر تدني نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداعية لدى مؤسسات مالية رسمية بأن هناك نسبة كبيرة من السكان ذوي الدخل المحدود لا يكون لهم فائض مالي كاف للإيداع في حسابات إيداع، معدلات التضخم المرتفعة التي تؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للأجور، ضعف الثقة في القطاع المصرفي ونقص الوعي المالي لدى الأفراد.

7- مؤشر الإقتراض من البنوك: هو مؤشر يقيس نسبة البالغين الذين تحصلوا على قرض من مؤسسة مالية رسمية خلال فترة زمنية معينة، والجدول الموالي يبين تطور عدد حسابات الإقتراض من البنوك خلال الفترة 2014-2023 بالإعتماد على إحصائيات قاعدة بيانات المسح السنوي للوصول المالي لصندوق النقد الدولي.

الجدول رقم-05:- عدد حسابات الإقتراض من البنوك في الجزائر للفترة 2014-2023

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد حسابات الإقتراض	1334590	1525881	1463244	1379641	1710985	1782414	1628561	1646355	1562622	1765207
عدد حسابات الإقتراض لكل 1000 بالغ	48.20	54.35	51.40	47.81	58.47	60.03	54.04	53.78	50.18	55.65

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (صندوق النقد الدولي، بلا تاريخ)

من الجدول نلاحظ أن تطور عدد حسابات الإقتراض من البنوك عرف تذبذبا خلال الفترة 2014-2023، حيث بلغ العدد 1334590 حساب سنة 2014 ليرتفع إلى 1765207 حساب سنة 2023، فالسنوات التي شهدت إرتفاعا هي 2015، 2018، 2019 و 2023، أما السنوات 2014، 2016، 2017، 2020، 2021 و 2022 سجلت إنخفاضا في عدد الحسابات.

أما بخصوص الوصول إلى خدمات الإقتراض من البنوك لكل ألف بالغ، فقد إرتفع متوسط عدد حسابات القروض من 48 حساب سنة 2014 إلى 55 حساب سنة 2023، كما عرفت الفترة 2014-2023 تذبذبا في متوسط الحسابات وتبقى سنة 2019 هي التي سجلت أكبر عدد بسبب الإجراءات الإحترازية التي قامت بها السلطات أثناء جائحة كورونا. يعزى ضعف إقبال الأفراد على الإقتراض من البنوك إلى عدة عوامل منها: تعقيد الإجراءات، ارتفاع الكلفة الفعلية للقروض، محدودية المنتجات البنكية وعدم ملاءمتها لإحتياجات مختلف الشرائح، ضعف مستويات الدخل لدى فئات واسعة من السكان، إضافة إلى الازعاج الديني حيث أن أغلب القروض ربوية، كذلك ضعف الثقة في الجهاز المصرفي.

المحور الثالث: تأثير السياسة النقدية على الشمول المالي في الجزائر

لا تقتصر أهمية السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار النقدي وضبط معدلات التضخم، بل تمتد لتشمل دعم الشمول المالي من خلال توجيه أدواتها نحو توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها، وفي هذا السياق قام بنك الجزائر بإتخاذ جملة من الإجراءات التنظيمية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي والتي برزت أهميتها خلال جائحة كورونا، من بينها:

1- معدل الفائدة التوجيهي: هو المعدل المطبق على عمليات إعادة التمويل التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك التجارية، والذي يتم تحديده ونشره بتعليمات من بنك الجزائر، في سنة 2020 وفي إطار تمديد إجراءات التخفيف من أزمة كوفيد-19 لصالح البنوك قام بنك الجزائر خفض المعدل من 3.25% إلى 3% (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020، 2020، صفحة 123) وفي 28 أوت 2025 قرر البنك خفض المعدل ب 25 نقطة أساس ليصل إلى 2.75% بدلا من 3% (بنك الجزائر، بيان المجلس النقدي والمصرفي، 2025، صفحة 2)، إن خفض معدل الفائدة التوجيهي يحفز البنوك والمؤسسات المالية على توسيع نطاق الإقتراض، لاسيما لصالح الفئات ذات الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة، كما يشجع على الإستثمار مما يعزز النمو الاقتصادي ويدعم الشمول المالي.

2- متطلبات الإحتياطي الإلزامي: سنة 2020 تم تخفيض معدل الإحتياطيات الإلزامية التي يجب على البنوك إيداعها لدى البنك المركزي من 10% إلى 3% (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020، 2020، صفحة 123)، وفي 28 أوت 2025 تقرر خفض المعدل ب 100 نقطة أساس لتبلغ 2% بدلا من 3% (بنك الجزائر، بيان المجلس النقدي والمصرفي، 2025، صفحة 2)، تهدف هذه الإجراءات إلى تحرير سيولة إضافية للقطاع المصرفي وتعزيز قدرته على تمويل الاقتصاد وتيسير متطلبات الشمول المالي.

3- عمليات السوق المفتوحة: في مارس 2017 أعاد بنك الجزائر تفعيل عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة في القطاع المصرفي وفق آجال إستحقاق مختلفة، وهذا للحد من تراجع مستويات السيولة لدى القطاع، وضبطها بما يتلاءم والنمو في

القروض الموجهة للإقتصاد الذي بلغ 12.3% في 2017 مقابل 8.7% في 2016، وتمكين وصول الأفراد والمؤسسات إلى الائتمان مما يزيد من الشمول المالي. (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، 2017، صفحة 130)

4- ضمان الاستقرار النقدي:

إن إستقرار الأسعار وضبط معدلات التضخم عند مستويات منخفضة يعزز الثقة في النظام المالي، مما يشجع الأفراد على الإدخار والتعامل مع البنوك بدل الإعتماد على القطاع غير رسمي.

5- دور السياسة النقدية في إستقرار أسعار الصرف: تعد تقلبات أسعار الصرف تحديا أمام متلقي التحويلات المالية والمقترضين، إذ يؤدي إلى تراجع القيمة الفعلية للتحويلات وحجم تدفقاتها، إلى جانب ارتفاع مستويات مخاطر الائتمان مما يحد من قدرة الأفراد والمؤسسات الحصول على الائتمان.

6- توجيه الائتمان: يعد توجيه الائتمان نحو القطاعات المهمشة آلية فعالة لتوسيع نطاق الشمول المالي وتحقيق إدماج أكبر لهذه القطاعات في النظام المالي الرسمي. (فلاح حسن ثويني، السياسات النقدية للشمول المالي في العراق، 2025، صفحة 11)

7- دعم البنية التحتية للمدفوعات الرقمية: قام بنك الجزائر بعدة إجراءات إستراتيجية لدعم تعميم المدفوعات الرقمية وتقليص الإعتماد على النقد أبرزها:

➤ تحديث نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS) ونظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور (ATCI) الذي تتم إدارته من قبل مركز المقاصة الآلية بين المصارف (CPI)؛ (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، 2015، صفحة 109)

➤ العمل على إنجاز نظام الدفع الفوري الشامل (INCLUSIF) الخاص بالتسوية الفورية لعمليات الدفع بين الزبون والتاجر؛

➤ الإنطلاق العملي لمحول خدمات الدفع الآلي (LE SWITCH MOBILE) الخاص بالدفع البيئي (INTEROPERABLE) بإستعمال الهاتف المحمول عبر رمز (QR CODE)؛ (بنك الجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر، 2024)

➤ التشجيع على الدفع بالبطاقات البنكية والهاتف المحمول، كذلك إستخدام الشباك الآلي للأوراق النقدية GAB والموزع الآلي للأوراق النقدية DAB، وأجهزة الدفع الإلكتروني TPE؛

➤ إصدار تشريعات ولوائح تنظيمية ومذكرات إعلامية للبنوك والمؤسسات المالية لتمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل آمن وفعال من بينها:

- النظام رقم 20-02 الصادر بتاريخ 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛
- النظام رقم 24-04 الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2024 المحدد للشروط الخاصة بتأسيس وإعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي؛
- النظام رقم 25-03 الصادر بتاريخ 14 أبريل 2025 المتعلق بحماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية والخاضعين الآخرين.

❖ اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: أظهرت نتائج التحليل أن واقع الشمول المالي في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالمعايير الدولية، إذ تبين محدودية انتشار الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي، وضعف استخدام الخدمات المالية الرسمية، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود والنساء في المناطق الريفية. كما كشفت البيانات عن فجوة واضحة بين الجنسين وبين الفئات الاجتماعية في امتلاك الحسابات المصرفية وبطاقات الدفع. وبالتالي، تؤكد النتائج صحة الفرضية الأولى القائلة بأن الشمول المالي في الجزائر يعاني من ضعف نسبي رغم الجهود المبذولة لتوسيعه خلال الفترة المدروسة.

الفرضية الثانية: بينت الدراسة أن السياسة النقدية لبنك الجزائر أسهمت بشكل إيجابي في تعزيز الشمول المالي من خلال إجراءات كمية ونوعية، أهمها خفض معدل الفائدة التوجيهي ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، ودعم أنظمة الدفع الإلكتروني والتحويلات عبر الهاتف المحمول. ومع ذلك، فإن أثر هذه السياسة يبقى محدودًا بسبب ضعف البنية التحتية المالية والثقافة المصرفية. وعليه، يمكن القول إن الفرضية الثانية صحيحة جزئيًا، حيث أثرت السياسة النقدية إيجابًا على الشمول المالي، لكن تأثيرها لم يكن كافيًا لتحقيق إدماج مالي شامل ومستدام.

❖ **النتائج المتوصل إليها:** من خلال تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر ودراسة تأثير السياسة النقدية خلال الفترة 2014-2024، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. **ضعف مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالمتوسطات الدولية، رغم التحسن النسبي في بعض المؤشرات خلال السنوات الأخيرة.**
2. **استمرار محدودية انتشار الفروع البنكية، حيث لا تزال الكثافة البنكية ضعيفة ولا تواكب النمو الديمغرافي والجغرافي، خصوصًا في المناطق الريفية.**
3. **تحسن طفيف في عدد أجهزة الصراف الآلي، مع تسجيل قفزة في عام 2020 نتيجة انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتوسع خدمات الدفع الإلكتروني.**
4. **زيادة واضحة في استخدام الخدمات المالية الرقمية، لاسيما الدفع والتحويل عبر الهاتف المحمول بعد جائحة كوفيد-19، ما يعكس بداية التحول نحو الخدمات غير النقدية.**
5. **استمرار فجوة كبيرة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية وبطاقات الدفع، حيث تبقى النساء والفئات محدودة الدخل أقل اندماجًا في النظام المالي الرسمي.**
6. **تأثير إيجابي محدود للسياسة النقدية في دعم الشمول المالي، إذ ساهم خفض معدلات الفائدة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي في توفير سيولة إضافية وتشجيع الإقراض، لكن دون أن ينعكس ذلك بشكل واسع على شمول مالي فعلي.**
7. **تطور البنية التحتية للمدفوعات الرقمية من خلال تحديث أنظمة الدفع الفوري وتوسيع استخدام التحويلات الإلكترونية، مما ساهم في تحسين كفاءة الخدمات المالية وتقليل الاعتماد على النقد.**
8. **استمرار التحديات الهيكلية والمؤسسية، أهمها ضعف الثقافة المصرفية، ونقص الثقة في القنوات الرسمية، ومحدودية الابتكار المالي في القطاع المصرفي.**

9. غياب إستراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي تجمع بين السياسات النقدية والإصلاحات البنكية والرقمنة، مما أدى إلى تشتت الجهود وعدم استغلال كامل الإمكانيات المتاحة.

❖ مناقشة النتائج:

1. نتيجة ضعف الشمول المالي وقراءة هيكلية: ضعف مؤشرات الشمول المالي لا يعكس فقط قصوراً في جهود التوسيع الكمي (كعدد الفروع وأجهزة الصراف)، بل يشير إلى إشكال مركب يجمع بين بنية سوقية غير متكافئة، ندرة المنتجات الملائمة لشرائح الدخل المنخفض، وضعف الإطار الرقابي الذي يحفز الابتكار والتنافس. بعبارة أخرى، المشكلة ليست نقصاً في الموارد المالية وحدها، بل في إعادة تصميم العرض المالي ليتلاءم مع الطلب المتنوع.
2. التفاوت الجندي كقناة فائقة الأهمية: الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات والبطاقات تفتح مشكلة مزدوجة: اقتصادية واجتماعية. اقتصادياً، إقصاء النساء يقلص القاعدة الادخارية والاستثمارية، ويضعف قدرة السياسة النقدية على النفاذ عبر القنوات التقليدية؛ اجتماعياً، يبرز وجود حواجز قانونية/ثقافية وارتباط وثيق بضعف التنقيف المالي والخدمات الملائمة للمرأة.
3. دلالات التحركات في البنية التحتية للمدفوعات: الزيادة في معاملات الدفع والهاتف المحمول تُظهر إمكانية تحويل الأزمة (جائحة كوفيد-19) إلى فرصة للانتقال الرقمي. لكنها في نفس الوقت تكشف عن محدودية الربط بين الانتشار الرقمي والانتشار المادي للخدمات؛ فالتوسع الرقمي لوحده لا يكفي إذا لم يرافقه توسيع النفاذ البنكي والخدمات الملائمة للفئات الريفية.
4. فعالية أدوات السياسة النقدية محدودة بوجود قيود عرضية: خفض معدلات الفائدة وتخفيض الاحتياطي الإلزامي وفرا سيولة إضافية، لكن أثرها التوزيعي على الإدماج المالي ظل هشاً بسبب: (أ) تحديدات مخاطر البنوك التي تقيد القروض للفئات الصغرى، (ب) غياب منتجات تمويلية متخصصة (قروض متناهية الصغر، منتجات متوافقة مع الشريعة)، و(ج) ضعف قنوات التوزيع البديلة مثل البنوك البريدية والـ FinTech.
5. التوجيه الائتماني والقيود التطبيقية: على الرغم من أن توجيه الائتمان يعتبر أداة نوعية لتعزيز الشمول، إلا أن فعاليته في السياق الجزائري تواجه مشكلتين: إجراءات تنفيذية روتينية قد تلتهم المرونة المصرفية، وصعوبة قياس الأثر بدقة في غياب بيانات دقيقة على استهداف القروض ونتائجها الاجتماعية.
6. التحول الرقمي كعامل تمكين لكنه غير شامل تلقائياً: تبين أن التحول نحو أنظمة الدفع الفوري ومحولات الدفع المحمول يخفض تكلفة المعاملات ويزيد السرعة، لكنه لا يزيل حواجز الهوية، الوعي الرقمي، أو الوصول إلى هواتف ذكية/إنترنت في المناطق النائية؛ لذلك، لا بد من سياسات مرافقة (تخفيض تكلفة الإنترنت، توسعة نقاط الخدمة، برامج دعم للأجهزة).

7. **محدودية ربط السياسات النقدية بالسياسات الهيكلية:** النتائج تشير إلى أن السياسات النقدية وحدها غير كافية؛ مطلوب تكامل مع سياسات مالية) حوافز ضريبية للـ(FinTech)، تنظيمية (إطار تشريعي مرن للبنوك الرقمية)، واجتماعية (تأهيل وتمكين النساء والفئات الهشة) لضمان تحويل السيولة والإمكانات التقنية إلى إدماج مالي فعلي.
8. **دور البنوك البريدية والقطاع غير المصرفي كقنوات توسيع:** انضمام بريد الجزائر لتجمع الصرافات الآلية أثبت فعالية في زيادة نقاط الوصول؛ هذا يدعم فكرة أن إشراك مزودي الخدمة غير التقليديين قد يكون أسرع وأرخص لتحقيق النفاذ المالي في المساحات الجغرافية الواسعة.
9. **مخاطر الاستفادة الجزئية من السيولة:** ضخ سيولة إضافية قد يؤدي إلى زيادة الاقتراض في قطاعات محددة أو تضخم أصول دون إدماج فعلي للفقراء إن لم تصاحبها آليات لقياس الاستهداف ومعايير ملائمة القروض، ما يعكس ضرورة أدوات رقابية ومؤشرات أداء موجهة للشمول.
10. **أهمية الثقافة والحقوق المالية كمكون جوهري:** ضعف التنقيف المالي وغياب حماية المستهلك المالي يضعان سقفاً لقدرة السياسات على التأثير؛ إذ أن رفع معدلات الامتلاك والاستخدام يتطلب ضمانات لحماية المودعين، شكاوى فعالة، وشفافية المنتج المالي.
11. **استنتاج حول قابلية الاستدامة:** التحولات التي حدثت في 2020-2024 تحمل بصيص أمل لكن استدامتها مرهونة بوجود استراتيجية وطنية واضحة الأهداف والمؤشرات الزمنية (KPIs & targets)، وآلية متابعة تنفيذية بين بنك الجزائر ووزارة المالية والجهات الرقابية والمشغلين التقنيين.
12. **المحدودية المنهجية وتأثيرها على النتائج:** القيود المتعلقة بتوفر البيانات الزمنية والمكانية الدقيقة تحد من إمكانية التعرف على أثر السياسات على مجموعات سكانية دقيقة؛ لذا، توصية منهجية بإنشاء قواعد بيانات وطنية محدثة وشاملة للشمول المالي تمكن قياسات أكثر دقة مستقبلاً.
13. **دلالات سياق الاعتماد على النفط:** التقلبات المالية المرتبطة بعائدات المحروقات تساهم في جعل السياسات النقدية أكثر عرضة للصدمات؛ هذا يستلزم دمج آليات مرونة مالية (مثل صناديق استقرار أو أدوات تقليص التقلبات) كجزء من استراتيجية الشمول لضمان استمرارية الخدمات عبر الأزمات.
14. **السياسات المقترحة اختصاراً (نظرياً من النتائج):** لزيادة فعالية تدخلات السياسة النقدية ينبغي: استهداف قنوات تمويلية للفئات الهشة، دعم شراكات بين البنوك التقليدية والـFinTech، توسيع البنية التحتية الرقمية، وإطلاق برامج تنقيف مالي مركزة على النساء والمناطق الريفية.
15. **الدلالة النهائية على علاقة السياسة النقدية بالشمول:** العلاقة تبادلية وليست أحادية؛ السياسة النقدية يمكن أن تسهل الشمول عبر توفير السيولة والدعم الفني والتشريعي، لكن الشمول المالي الفعلي يتطلب تفاعلاً بين أدوات نقدية، إصلاحات هيكلية، وبناء ثقة مجتمعية طويلة الأمد.

الخاتمة

من خلال الدراسة تبين أن الجزائر ما تزال تسجل نسباً ضعيفة مقارنة بالمتوسطات الدولية، سواء من حيث انتشار الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي، أو من حيث امتلاك الحسابات المصرفية وبطاقات الدفع والادخار، مع استمرار فجوة واضحة بين الجنسين والفئات الاجتماعية المختلفة. كما أوضحت النتائج أن السياسة النقدية لبنك الجزائر ساهمت في إدماج بعض الفئات داخل المنظومة المالية عبر تشجيع الدفع الإلكتروني والخدمات الرقمية، غير أن هذه الإجراءات لم تصل بعد إلى مستوى تحقيق شمول مالي شامل وفعال.

وعليه يمكن القول إن ضعف مستويات الشمول المالي يعكس جملة من التحديات الهيكلية والمؤسسية، أبرزها محدودية البنية التحتية المالية، ضعف الثقافة المصرفية لدى المواطنين، وانخفاض مستويات الثقة في القنوات الرسمية.

❖ التوصيات:

- **ضرورة صياغة إستراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي**، تجمع بين مختلف الفاعلين من مؤسسات مالية ومصرفية وجهات تنظيمية، وتركز على وضع أهداف كمية ونوعية قابلة للقياس، بما يساهم في تجاوز العوائق الحالية واضحة؛
- **تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف فئات المجتمع**، خاصة الفئات الهشة والمهمشة والنساء في المناطق الريفية، عبر برامج توعية وتكوين مدعومة من السلطات النقدية والتعليمية والإعلامية، بما يساهم في رفع مستويات الوعي المالي وتقليص الفجوة بين الجنسين؛
- **تطوير البنية التحتية المالية والتكنولوجية**، من خلال توسيع شبكة الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي، وتحديث خدمات الدفع الإلكتروني، واعتماد حلول مبتكرة للدفع عبر الهاتف المحمول، بما يواكب التحولات الرقمية و يتيح وصولاً أوسع وأسرع للخدمات المالية مع ضمان حماية المستهلك المالي وترسيخ الشفافية؛
- **تشجيع إنشاء وتوسيع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech)**، باعتبارها عنصراً أساسياً في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية منخفضة التكلفة، وضمان شمول أوسع للفئات المهمشة؛
- **تعزيز التمويل الإسلامي** من خلال تطوير منتجات إسلامية تتماشى مع خصوصية المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع :

الكتب :

سامي القزاز . (2018). *الشمول المالي في مصر*. الجوهري.

المقالات :

- 1- محمد بدر خلافة ، و بلال بوبلوطة. (جوان، 2023). واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، 7 (1).
- 2- محمد محروس سعدوني. (بلا تاريخ). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة-دراسة تحليلية لواقع الدول العربية-. *ورقة بحثية*. كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر.

3-هارون عطيل، و محمد أمين مصطفى. (2020). الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية والمحلية . مجلة الاقتصاد والتنمية، 8(1).

4-فلاح حسن ثويني. (2025). السياسات النقدية للشمول المالي في العراق. سلسلة إصدارات مركز البان للدراسات والتخطيط. الأطروحات :

وحيدة بولمرج. (2022-2023). المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1
التقارير :

1-تقرير البنك الدولي عن الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والقدرة على الصمود في عصر جائحة كورونا

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8798cc2a73b5bfd50df31e138fa3c74c-0050062022/original/Findex-2021->

2-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/06/rapportba_2015ar.pdf

3-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017

<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/06/rapport2017arabe.pdf>

4-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020

<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2023/02/rapportba2020ar.pdf>

5-بنك الجزائر، كلمة محافظ البنك 2024

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d9%83%d9%84%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a7%d9%81%d8%b8-%d9%85%d8%a4%d8%aa%d9%85%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%81%d9%88%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d9%85%d9%8a%d8%a9>

6-بنك الجزائر، بيان مجلس النقدي والمصرفي

<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/08/Communique-CMB-aout-2025-AR-1.pdf>

7-تحالف الشمول المالي AFI، نموذج سياسة التحالف من أجل الشمول المالي : مجموعة المؤشرات الأساسية للشمول المالي.

https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/2024/10/AFI_PM_Core-Set_FINAL_2020_digital.pdf

8- مجموعة البنك الدولي ،الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء

<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>

المواقع الإلكترونية :

1- سيجاب CGAP، الشمول المالي.

2025/05/04: تاريخ الإسترداد: <https://www.cgap.org/about/financial-inclusion>

2- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي

[https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/brochure-on-the-concepts-of-](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/brochure-on-the-concepts-of-financial-inclusion.pdf)

[financial-inclusion.pdf](https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/brochure-on-the-concepts-of-financial-inclusion.pdf)

2025/05/04: تاريخ الإسترداد:

3- قاعدة البيانات الدولية للشمول المالي للبنك الدولي

2025/07/10: تاريخ الإسترداد: <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex/Data#sec3>

4- بنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz> تاريخ الإسترداد: 2025/06/20

5- تجمع النقد الآلي <https://giemonetique.dz> تاريخ الإسترداد: 2025/06/20

6- صندوق النقد الدولي <https://data.imf.org> تاريخ الإسترداد: 2025/06/20